واقع فرع إنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي

أ.د. عبد الرحمان مغاري
جامعة امحمد بوقرة. بومرداس
abd_meghari@yahoo.fr

د. مختار صابة
جامعة امحمد بوقرة. بومرداس
mokhtarsabba@yahoo.fr

أ.د. منصور ناصر الرجى
جامعة ضفار صلالة. سلطنة عمان
dr.alraja@yahoo.com

ملخص

تتوفر الجزائر على مساحة واسعة من مزارع النخيل تضم ملايين النخلات التي تعطي العشرات من أنواع التمور، من أجودها وأشهرها تمور "دقلة نور" التي تتمتع بخصائص كثيرة تمكنها من منافسة أنواع التمور الموجودة في السوق الدولية، وتسمح في حدود معينة بتنويع صادرات الجزائر وتوفير العملات الصعبة.

ورغم أهميته، يبقى فرع التمور بالجزائر ذي طابع تقليدي يواجه جملة من الصعوبات، كنقص المدخلات الجيدة ذات الأسعار المعقولة، عدم فعالية قنوات التسويق المحلية وافتقار البلد لاستراتيجية مدروسة تمكن من دخول الأسواق الدولية واحتلال مكانة تليق بمنتجاته.

وسعيا منها لتطوير إنتاج هذا الفرع أوجدت السلطات الجزائرية جملة من الآليات التي تسمح بذلك وهذا في إطار النهوض بالقطاع الزراعي عموما. وتمثلت أهم الإجراءات الداعمة للقطاع الزراعي في اعتماد المخطط الوطني للتنمية الزراعية/المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية، الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة، الرواق الأخضر، قرض الرفيق.

أما على مستوى تشجيع الصادرات الزراعية فقد تم اتخاذ الكثير من الإجراءات مثل تغيير قانون الجمارك، إنشاء الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، تأسيس الصندوق الخاص بتطوير الصادرات، تبني برنامج (OPTIMEXPORT)، وتأسيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.

وسعيا منها لتطوير صادرات الجزائر خارج المحروقات تم بذل الكثير من الجهود في مجال تطوير فرع التمور بالجزائر. إلا أن القدرات الكبيرة التي يزخر بها فرع التمور بالجزائر تعد بوضع أحسن. لذا يتعين على يتعين على السلطات العمومية تبني استراتيجية واضحة للنهوض بفرع التمور، استراتيجية تقوم على تحسين مستوى الإنتاج، تحسين توضيب التمور، تسجيل علامة تجارية لتمور دقلة نور، دعم سياسة تسويقية في السوق الدولية والبحث عن أسواق جديدة وعدم الاكتفاء بالأسواق التقليدية.

الكلمات المفتاحية: النخيل، التمور، إنتاجية، تسويق التمور، التحفيز، صادرات، علامة تجارية.

Abstract

En Algérie la filière datte dispose d'un énorme potentiel naturel qui apparaît à travers une large superficie de plantations de palmiers englobant des millions de palmiers qui produisent une multitudes de variétés de dattes dont la plus célèbre est « Deglet Nour ». Cette filière est capable d'accroître sa production et d'offrir un produit de haute qualité capable de concurrencer n'importe quels produits sur le marché mondial.

Mais malgré ses grandes potentialités la filière dattes en Algérie reste toujours à caractère traditionnelle et est confrontée à un ensemble de problème, comme la pénurie des intrants et leurs coûts élevés, la non efficacité des circuits de distribution interne et à l'exportation.

La volonté des pouvoirs publics algériens de promouvoir la filière des dattes a permis de prendre un ensemble de dispositions en vue de promouvoir le secteur agricole en générale. Ainsi au niveau de exportations hors hydrocarbures et essentiellement l'exportation des produits agricoles une multitude de dispositions ont été prises telles que la révision du code de douanes, la création de l'Agence algérienne du commerce extérieur, le Fonds spécial pour la promotion des exportations, l'application du programme OPTIMEXPORT, la création de l'Association nationale des exportateurs algérien.

Les efforts déployés par les pouvoirs publics algériens en matière de développement de la filière dattes sont importants mais restent insuffisant pour donnes aux dattes algériennes la place qu'il faut. L'Algérie doit adopter une stratégie de développement de la filière datte, une stratégie qui se vise à améliorer la quantité et la qualité des produits, l'amélioration du conditionnement des dattes, acquérir un label pour les dattes algériennes, adopter une politique d'exportation des dattes algériennes et la pénétration de nouveaux marchés à l'échelle mondiale et ne pas se contenter des marchés traditionnelles de l'Algérie.

Mots clés : Palmiers, Dattes, productivité, commercialisation de dattes, promotion, exportations, Label.

1 ـ مقدمة

تتوفر الجزائر على مساحات واسعة من البساتين التي تحتوي ملايين النخلات المنتجة لأنواع عديدة من التمور، من بينها تمور "دقلة نور" ذات الجودة العالية.

ورغم أهمية زراعة النخيل بالجزائر إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات، مثل صغر مساحات المزارع بشكل يحد من تطبيق التقنيات الحديثة ويؤثر على إنتاجية النخيل، تعرض أشجار النخيل لآفات عدة، كالبيوض ودودة التمر، التي تقضي على الكثير من الإنتاج. على صعيد آخر تواجه زراعة النخيل صعوبات أخرى تخص الحصول على المدخلات بأسعار معقولة وكذا الحصول على تمويل بشروط مشجعة. كما يواجه منتجو التمور عقبات ذات صلة بجمع وتخزين وتوضيب ونقل وتسويق المنتوج، خاصة بالنسبة للتصدير.

وسعيا لتطوير فرع إنتاج التمور بالجزائر وتشجيع صادرات البلد من منتجاته تبذل السلطات العمومية والمنتجين الكثير من الجهود.

2 ـ إشكالية المقال

المقال المعنون "واقع فرع إنتاج وتصدير التمور بالجزائر وإمكانيات تطوره المستقبلي" يسعى إلى تحديد العوامل التي تساهم وتلك التي تحد من تطور إنتاج وتصدير التمور في الجزائر.

3 ـ تساؤلات المقال

تم دعم إشكالية المقال بجملة من التساؤلات جاءت على النحو التالي:

ـ ما هي موارد الجزائر في مجال فرع التمور؟

ـ ما هي الصعوبات التي تعترض السير الحسن لقطاع التمور بالجزائر، خاصة في مجال التصدير ودخول الأسواق الدولية؟

ـ ما هي الحلول التي تساهم في تطوير إنتاج وتسويق التمور داخل الجزائر خارجها؟

4 ـ فرضيات المقال

يقوم هذا المقال على فرضيتين هما:

ـ واقع فرع التمور بالجزائر المتميز بانخفاض نسبي في مستوى الإنتاج ناتج عن الطبيعة التقليدية لهذا الفرع. ومن تم فإن تطوير مستوى الإنتاج يتوقف على استعمال التقنيات الحديثة في إنتاج، حفظ وتسويق التمور.

ـ واقع فرع التمور بالجزائر ناتج عن تأخر تبني الجزائر لاستراتيجية تطوير هذا الفرع في ظل وجود قطاع محروقات قوي.

5 ـ أهداف المقال

يهدف هذا المقال إلى:

ـ تحديد قدرات الجزائر في مجال إنتاج التمور.

ـ تحديد الصعوبات التي تعترض السير الحسن لفرع التمور بالجزائر.

ـ تحديد واقع السوق العالمي للتمور وسبل تسهيل وتطوير دخول المور الجزائرية لهذه السوق.

7 ـ منهجية الدراسة

اعتمدنا في دراسة واقع فرع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر منهجا وصفيا تحليليا يقوم على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في فرع إنتاج وتصدير التمور في الجزائر. وانطلاقا من هذا الواقع عملنا على تقديم جملة من الاقتراحات نرى أنها قد تسمح بتطوير فرع التمور بالجزائر.

وتم تناول هذا المقال من خلال ثلاثة محاور جاءت على النحو التالي:

المحور الأول: واقع إنتاج، توزيع واستهلاك التمور بالجزائر

المحور الثاني: سوق التمور داخل الجزائر

المحور الثالث: واقع تصدير التمور في الجزائر وإمكانيات تطورها.

مقدمة

تتوفر الجزائر على مساحات واسعة من البساتين التي تحتوي ملايين النخلات المنتجة لأنواع عديدة من التمور، من بينها تمور "دقلة نور" ذات الجودة العالية.

ورغم أهمية زراعة النخيل بالجزائر إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات، مثل صغر مساحات المزارع بشكل يحد من تطبيق التقنيات الحديثة ويؤثر على إنتاجية النخيل، تعرض أشجار النخيل لآفات عدة، كالبيوض ودودة التمر، التي تقضي على الكثير من الإنتاج. على صعيد آخر تواجه زراعة النخيل صعوبات أخرى تخص الحصول على المدخلات بأسعار معقولة وكذا الحصول على تمويل بشروط مشجعة. كما يواجه منتجو التمور عقبات ذات صلة بجمع وتخزين وتوضيب ونقل وتسويق المنتوج، خاصة بالنسبة للتصدير.

وسعيا منها لتطوير فرع إنتاج التمور بالجزائر وتشجيع صادرات البلد من منتجاته تبذل السلطات العمومية الكثير من الجهود التي تخص هذا الفرع والقطاع الزراعي عموما. وتجسدت الجهود المبذولة في اتخاذ جملة من الإجراءات الداعمة للقطاع الزراعي، مثل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية/المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية، إنشاء الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة، اعتماد الرواق الأخضر، منح قرض الرفيق. هذا على مستوى الإنتاج. أما لى مستوى تصدير المنتجات الزراعية فقد تبنت السلطات الجزائرية العديد من القوانين وأوجدت الكثير من الهيئات التي تسمح بتحقيق هذا الهدف، مثل تكييف قانون الجمارك، تأسيس الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، إنشاء الصندوق الخاص بتطوير الصادرات، تبني برنامج (OPTIMEXPORT)، وتأسيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.

ويجب القول أن الجهود المبذولة في مجال النهوض بقطاع التمور بالجزائر عطت نتائج إيجابية لحد الآن. لكن وبالنظر إلى الطاقات الكبيرة التي يزخر بها فرع التمور بالجزائر فإن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود، وهذا من خلال اعتماد استراتيجية دقيقة لتطوير إنتاج، حفظ وتسويق التمور محليا ودوليا، السعي لكسب علامة مميزة للتمور الجزائرية، فتح أسواق خارجية جديدة.

المحور الأول: واقع إنتاج، توزيع واستهلاك التمور بالجزائر

تتوفر الجزائر على مساحات معتبرة من مزارع نخيل التمور التي تنتج أجود المنتجات. إلا أن استغلال هذه الثروة يبقى يصطدم بجملة من العوامل التي تقلل من مستوى الإنتاج.

أولا: واقع نشاط زراعة التمور بالجزائر

أ ـ تطور مساحة واحات نخيل التمور بالجزائر

شهدت مزارع النخيل بالجزائر تطورا نتيجة الإصلاحات التي طبقت في القطاع الزراعي. فالقانون 18/83 الصادر بتاريخ 1983/08/13، المتعلق بحيازة الملكية العقارية الزراعية، سمح بتوزيع مساحات واسعة من الأراضي الموجهة للاستصلاح وكذا تجديد النخيل، الأمر الذي نتج عنه اتساع مساحة مزارع النخيل وارتفاع مستوى إنتاج التمور بشكل خاص ابتداء من سنة 1990.

لقد سمح تطبيق الجزائر للمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDAR)* في شقه المتعلق بزراعة نخيل التمور سمح خلال الفترة 2000 ـ 2005 بزيادة مساحة مزارع النخيل على المستوى الوطني بحوالي 62649 هكتار تركز أغلبها في ولايات بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية وأدرار.

كما شهدت سنة 2009 اهتماما كبيرا بزراعة نخيل التمور بالجزائر، إذ شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في إطار تطبيق البرنامج الخاص لتكثيف زراعة التمور الممتد خلال الفترة 2009 ـ 2013 والهادف لرفع مستوى إنتاج وتصدير التمور، وهذا من خلال إحياء وإعادة ترتيب حقول النخيل القديمة، زراعة نخيل جديدة، تنشيط فرع التمور بتطوير السوق الوطني وتطوير الصادرات، حماية وتثمين التنوع الجيني لنخيل التمور.

جدول رقم 01 : التطور العام للمساحات المزروعة بالنخيل مقدرة بالهكتار مع الإشارة للولايات المنتجة للتمور

السنة / الولاية	1990	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	مجموع الفترة 2000 ـ 2005
بسكرة		23700	149	5745	4030	2769	3038	2807	18538
الوادي		25720	1507	1504	1389	1270	1615	2108	9393
ورقلة		16355	362	1307	998	418	762	1250	5097
غرداية		5640	305	590	1479	455	255	575	3659
أدرار		18894	750	835	841	1985	2691	5225	12327
المجموع الوطني	78640	100120	3461	11905	10812	9259	11505	15707	62649

المصدر: التمور الجزائرية Sidab - Caci | - https://sidab.caci.dz/?page_id=531&lang=ar

- بشير بن عيشي، المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر. بسكرة، العدد الثالث، كتوبر 2002، ص 72.

ـ سنة 2015: التمور الجزائرية Sidab - Caci | - https://sidab.caci.dz/?page_id=531&lang=ar

-- Benmbarek Salima et Deboub Iman. Valorisation des sous – produits du palmier dattier et leurs utilisations. Mémoire de master. Filières: Sciences biologiques. Université Echahid Hamma Lakhdar d'El Oued. 2014 – 2015. P. 7.

-- MADR, 2006 , tiré de Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p. 133

وإذا ما أخذنا سنة 2015 كسنة توفرت لنا بشأنها إحصائيات سنلاحظ أن مساحات مزارع النخيل بلغ ما يربو عن 166.900 هكتار، وهو ما يمثل زيادة معتبرة مقارنة بسنة 1990. كما تشير الأرقام أن أغلب هذه المساحة تركزت في عدد محدود من الولايات.

جدول رقم 02 : التوزيع الولائي لمساحات النخيل وعددها خلال سنة 2015

الولايات	بسكرة	الوادي	ورقلة	غرداية	أدرار	بشار	تمنراست	خنشلة
المساحة (هـ)	42.910	36.680	21.980	10.850	28.330	14.120	7.000	770
عدد النخيل (ألف)	4.315	3.788	2.576	1.246	3.799	1.639	688,9	124,4

الولايات	تبسة	الأغواط	إليزي	باتنة	البيض	النعامة	تندوف	الجلفة	المجموع الوطني
المساحة (هـ)	820	320	1.250	190	640	510	430	100	166900
عدد النخيل	61,8	37,3	129,1	28,7	63,9	50,6	45,2	10,1	18.605

المصدر: نفس مصادر معلومات الجدول رقم 01. وكذا Caci - Sidab - | https://sidab.caci.dz/?page_id=531&lang=ar

ب ـ التوزيع الولائي للنخيل في طور العطاء وحسب نوعية التمور المنتجة

تجدر الإشارة في بداية هذه الفقرة إلى أن نخيل التمور يمر بمرحلة النمو ليصل بعدها لمرحلة العطاء. وإذا أخنا سنة 2006 كسنة لدراسة هذا المؤشر سنجد أنه عموما عدد النخلات في طور العطاء قدر بحوالي 60 %. وإذا ما حللنا المسألة من زاوية نوع التمور المنتجة فإن النخيل المنتج "لدقلة نور" وهو في مرحلة العطاء قدر بحوالي 62 %، وهي تقريبا نفس النسبة العامة.

أما من حيث توزيع النخيل تبعا لنوع التمور المنتجة فإن النخيل المنتج لتمور "دقلة نور" تشكل قرابة 37 % من مجموع النخيل الذي كان موجودا بالجزائر خلال سنة 2006. أما النخيل في مرحلة العطاء فإن النخيل المنتج "لدقلة نور" في مرحلة العطاء قدر بحوالي 39 %.

جدول رقم 03: توزيع النخيل* حسب الولايات الجزائرية المنتجة للتمور وحسب نوع التمور المنتجة خلال سنة 2006

البيان / الولاية	المجموع		دقلة نور		التمور العادية		نسبة 2/1
	مجموع عدد النخيل (1)	عدد النخل في طور العطاء	مجموع عدد النخيل(2)	عدد النخل في طور العطاء	مجموع عدد النخيل	عدد النخيل في طور العطاء	
الوادي	3399089	2464864	2228703	1598454	1170386	866410	65,57
بسكرة	4030277	2350277	2433727	1240491	1596550	110105	60,39
أدرار	3639164	2228337			3639164	2228337	00
ورقلة	2256776	1776815	1216107	905941	1040669	870874	53,89
غرداية	1049000	696500	436000	252000	613000	444500	41,56
بشار	1301263	430175			1301263	430175	00
تمنراست	725574	159159			725574	159159	00
تبسة	94150	16300	67250	14700	26900	1600	71,43
إليزي	121766	30482	7282	716	114848	29766	5,98
خنشلة	101899	57632	40681	9007	61218	48625	39,92
البيض	67165	12950	2140	150	65025	12800	3,19
النعامة	48950	15250			45600	15250	00
باتنة	33550	20550	1800	500	31750	20050	5,37

الاغواط	45600	13440	16325	1300	29275	12140	35,80
تندوف	35806	500			35806	5000	00
الجلفة	8183	2463	5610	1850	2573	613	68,56
المجموع	16958212	10280194	6455562	4025109	10499237	5255404	38,07

المصدر: MADR, 2006, tiré de Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Marketing de la datte en Algérie. Cas de quelques wilayas. Mémoire de magister.Option Marketing. Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion. Université Abou Bakr Belkaid. Année universitaire 2010 – 2011. P. 130

أما من حيث التوزيع النوعي لإنتاج التمور فإحصائيات سنة 2015 تظهر مدى أهمية إنتاج تمور "دقلة نور"، إذ شكل إنتاج هذا النوع من التمور 53 % من إجمالي إنتاج الجزائر من التمور المقدر بـ 9903700 قنطار. ويعكس ارتفاع نسبة إنتاج تمور "دقلة نور" ضمن مجموع إنتاج الجزائر من التمور ارتفاع إنتاجية نخيل التمور المنتجة لهذا النوع من التمور مقارنة ببقية أشجار النخيل.

جدول رقم 04 : إمكانات الجزائر من النخيل والإنتاج من التمور حسب الأصناف خلال سنة 2015

البيان / الصنف	عدد النخيل	النسبة	الإنتاج (قنطار)	النسبة
دقلة نور	7.194.700	38.67	5.249.500	53.00
الغرس وشبيهاته	4.192.000	22.53	1.928.500	19.47
دقلة بيضاء وشبيهاتها	7.218.400	38.79	2.725.700	27.52
المجموع	18.605.100	100	9903700	100

المصدر: https://sidab.caci.dz/?page_id=531&lang=ar | - Sidab - Caci لتمور الجزائرية
النسب من حساب الباحثين.

ج ـ تطور إنتاج التمور بالجزائر

شهد إنتاج التمور في الجزائر تطورا مستمرا عبر الزمن، رغم تسجيل انخفاض في بعض السنوات مرده إلى عوامل مناخية وآفات تصيب الإنتاج أحيانا. وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه فإن إنتاج نوع "دقلة نور" يحتل مكانة معتبرة ضمن مجموع إنتاج التمور بالجزائر، وهذا ناتج عن ميل المزارعين لإنتاج هذا النوع من التمور بسبب ارتفاع سعره في السوق الجزائرية وفي السوق الدولية.

جدول رقم 05 : تطور إنتاج وإنتاجية مزارع النخيل بالجزائر خلال الفترة 1990 ـ 1999

البيان / السنة	1990	1991	1993	1994	1995	1997	1998	1999
المساحة (هكتار)	78640	81890	84410	85230	87020	96520	97990	100120
الإنتاج (طن)	205907	209100	261612	317184	285155	302993	387313	427583
إنتاجية النخلة(كلغ)	33.08	33.16	39,24	44,53	41	35,31	44	48,50

المصدر: بشير بن عيشي، المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر. بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص 72.
Benmbarek Salima et Deboub Iman. Op. cit. P. 7.

جدول رقم 06: تطور نشاط إنتاج التمور في الجزائر

السنة	1998	1999	2000	2002	2004	2005	2010	2011	2012
المساحة المزروعة (هـ)	97990	100120	100120	120830	136774	147908			
مجموع الإنتاج	387313	427583	365616	418427	470000	516293			
دقلة نور			150872	221231	221331	243926			
تمور أخرى			194160	197196	221237	272394			

المجموع (1)			345032	418427	442568	516320	644740	724890	789360
% دقلة نور			43,73	52,87	50,01	47,24			

المصدر : بالنسبة لسنوات: 1995 . 2005: نقلا عن:.tiré de FAOSTAT 2011Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p. 138

بالنسبة لسنوات 2010، 2011، 2012 المرجع: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. القسم الثالث: الإنتاج النباتي، سنة 2013 ص. 68

شهدت إنتاجية نخيل التمور تحسنا مع مرور الوقت، إذ انتقلت هذه الإنتاجية من 33.08 كلغ/نخلة خلال سنة 1990 إلى 48.50 كلغ/نخلة. وفي سنة 2008 بلغ مردود نخيل التمور في مدينة طولقة حوالي 50 كلغ/ نخلة، أي ما يعادل 6 طن/هكتار، بتكلفة قدرت بـ 69,1 د.ج/كلغ.[1] ورغم تحسنها تبقى إنتاجية التمور بالجزائر أقل بكثير من إنتاجية تمور واحات فينيكس وأريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، التي تصل إلى مستوى 100 كلغ/ نخلة، وإنتاجية التمور في مصر التي تقدر بـ 98 كلغ/ نخلة، في حين تصل في إسرائيل إلى 80 كلغ/نخلة.[2]

وسمح الاهتمام المتزايد بفرع التمور في الجزائر بتطور عدد النخيل وتحسن إنتاجيتها، وهو ما انعكس إيجابا على مستوى الإنتاج الكلي، الذي انتقل من 205907 طن خلال سنة 1999 إلى 990370 طن خلال سنة 2015.

د ـ خصائص فرع التمور بالجزائر الصعوبات التي تقف في طريق تطوره

تواجه عملية تطوير إنتاج التمور جملة من المعوقات ترتبط بطبيعة ملكية مزارع التمور، ارتفاع مستوى إنتاج التمور المحدودة النوعية، تعرض النخيل لأمراض وآفات، نقص المدخلات.

1 ـ خصائص فرع التمور بالجزائر وانعكاساتها على تطور نشاط الإنتاج

تتميز مزارع التمور بالجزائر بضيق مساحتها وكذا ضيق المسافة الفاصلة بين النخيل، بشكل يمنع استعمال التجهيزات الميكانيكية. وتشير بعض مصادر المعلومات إلى أن عددا محدودا من مزارعي التمور يستعملون وسائل ميكانيكية في مجال الإنتاج. هذا الأمر يبين أن مهنة زراعة نخيل التمور بالجزائر تبقى مهنة تقليدية تعتمد وسائل وتقنيات محدودة التطور والقيام بحركات متكررة عبر الزمن تعتمد على مهارة الفلاحين وخبرتهم ومعرفتهم بمختلف مراحل عملية إنتاج، وهي أمور يتم تعلمها وتوارثها من جيل لآخر.[3] ولم تسمح عملية المكننة التي تمت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بتحقيق نتائج كبيرة. ويفسر محدودية استعمال وسائل الإنتاج المتطورة في مجال زراعة التمور بضيق مساحات المزارع، التي تقل في الغالب عن 5 هكتار.

من ناحية ثانية تتميز مزارع النخيل بالجزائر بكونها مزارع متجاورة ومملوكة ملكية عائلية بحيث يصعب تقسيمها وبيعها لمزارعين يرغبون في توسيع مزارعهم. هذا العامل يفسر أيضا ضعف استعمال المكننة في زراعة وصيانة أشجار النخيل.

من ناحية ثالثة تتميز زراعة النخيل بالجزائر بميل إلى استعمال المخصبات الطبيعية وقلة الاعتماد على الأسمدة الصناعية، باستثناء حالة المزارع الكبيرة. أما على صعيد الري فقد شهدت مزارع التمور بالجزائر استعمال تقنية الري بالتقطير، وهذا لكونها تسمح بتوفير المياه في منطقة تتميز بشح هذا

المورد. لكن رغم أهمية هذه التقنية فإنها لا تعطي نتائج جيدة حيث تكون التربة عالية الملوحة، مثل ما هو الحال في ولاية ورقلة.[4]

على صعيد آخر يتجلى الطابع التقليدي لفرع التمور في اهتمام مستثمري هذا الفرع أكثر بإنتاج التمور مع إهمال نسبي لنشاطات التوضيب والتعليب التمور والتسويق وكذا علامة المنتوج. وحتى على مستوى الإنتاج هناك الكثير من مزارع النخيل التي تنتج تمورا ذات نوعية محدودة لا تصل إلى مستوى الأصناف الممتازة مثل "دقلة نور" وبعضها لا يعطي أية غلة. ولتطوير هذا النشاط يتطلب الأمر البحث عن أصناف ممتازة قادرة على مقاومة مختلف الآفات التي تصيب النخيل، وهذا الأمر يمكن أن يتحقق بتكثيف البحوث والاعتماد الكبير على الإرشاد الفلاحي.

2 ـ الصعوبات التي تعترض فرع إنتاج التمور بالجزائر

يواجه فرع إنتاج التمور بالجزائر صعوبات عديدة، مثل الآفات التي تصيب الغلة، نقص مستلزمات الإنتاج، نقص التمويل، نقص اليد العاملة المؤهلة...

ـ تعرض بعض مزارع نخيل التمور للأمراض والآفات المناخية

تتعرض مزارع نخيل التمور لآفات عدة مثل مرض البيوض ودودة التمر، سقوط الأمطار ... وهي آفات تلحق ضررا بالمنتوج سواء في النخلة أو المخازن.[5] فتعرض التمور الجزائرية لدودة التمور المعروفة باسم la Pyrale يتسبب في ضياع كميات منها، وعملية معالجة التمور تعتبر مكلفة كما أنها قد تخلف بقايا على التمور وهو ما يحرمها من إمكانية دخول الأسواق العالمية. هذه الآفات يمكن مواجهتها بضمان حماية صحية إجبارية للنباتات. ويمكن في هذا الإطار استعمال الطائرات بدون طيار لرش المبيدات وإبرام اتفاقيات تعاون مع دول سجلت سبقا في هذا المجال، على غرار دولة إيران التي تبدي استعدادا للتعاون مع الجزائر في هذا المجال.[6]

وفي نفس السياق يجب العمل على تجديد المزارع المسنة والمريضة وتعويض النخيل الذي يعطي أنواعا محدودة القيمة بنخيل جديد منتج لدقلة نور.

ويتطلب تحسين الوضع في فرع التمور تفعيل دور الجمعيات المهنية، لأنه رغم انتماء الكثير من منتجي التمور إلى هذه الجمعيات المهنية إلا أنهم يقللون من أهميتها بسبب عدم تقديمها لنصائح وتوجيهات وتكوين مفيد. لذا يجب إعادة النظر في عمل هذه الجمعيات وحثها على تقديم أشياء نافعة للمنتجين، كتعليمهم تقنيات إنتاج أكثر فعالية وإخبارهم بأحوال السوق وكيفية الاستفادة من دعم الدولة وكيفية حتى التصدير.

ـ نقص مستلزمات الإنتاج في مجال إنتاج التمور

تواجه زراعة نخيل التمور بالجزائر نقصا في مستلزمات الإنتاج المختلفة، مثل:

ـ نقص الموارد المائية وهو ما يضطر السكان إلى اقتسام ما هو متوفر منها. إن التغلب النسبي على هذه العقبة يتطلب تطوير تقنيات الري الحديثة واستعمالها في ري مزارع النخيل.

ـ بعض أنواع المدخلات المستعملة في إنتاج التمور، خاصة التمور العالية الجودة الموجهة للتصدير، تبقى غير موافقة للمعايير المفروضة من قبل الدول المستوردة للتمور.

ـ يواجه مزارعو التمور بالجزائر مشكل التمويل. فمن جهة نجد أن نسبة معتبرة من الفلاحين لا يمتلكون قدرة تمويلية كبيرة تسمح لهم بممارسة نشاطهم. أما بالنسبة للتمويل البنكي فقد تميز في فترة من تاريخ الجزائر بارتفاع معدلات فوائده ومحدودية مبالغه. ولمعالجة هذا المشكل قامت السلطات الجزائرية، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008، بإطلاق "قرض حملة" جديد لصالح الفلاحين ومربي المواشي سمي قرض الرفيق (Le crédit RFIG)، وهذا لتطوير قدراتهم الإنتاجية. هذا القرض يمنح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري لمدة سنة وبمعدل فائدة 0 %، وميزته أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية هي التي تتكفل بدفع فوائده، بشرط أن يقوم المستفيد برد القرض المستهلك خلال الأجل المحدد، مع إمكانية تمديد الأجل بستة أشهر في الحالات القاهرة. وفي حالة عجز المقترض عن تسديد القرض في الآجال المحددة سيرغم على فع الفوائد على القرض، إضافة إلى حرمانه من قرض آخر خلال السنة التالية. ولقد أدت هذه القيود المطبقة على هذا النوع من القروض إلى عزوف عدد كبير من المقترضين عن طلبه، وهو ما هو ما دفع بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية ابتداء من مارس 2010 إلى إطلاق عرض جديد بالنسبة لمنتجي ومصدري المنتجات الزراعية يتمثل في منحهم قرضا لمدة 18 شهرا مع منح مبلغ أكبر، لكن بشرط أن يتعهد المنتج أو المحول برفع مستوى الإنتاج بـ 20% مقارنة بالسنة الماضية.[7] ورغم التسهيلات الكثيرة المرافقة لمنح القروض البنكية إلا أن الكثير من منتجي التمور يعزفون عن طلبها لاعتبارها قروضا محرمة دينيا.

ـ نقص اليد العاملة المؤهلة وغلاء أجور العاملين، وهو ما جعل مزارعي المزارعين إلى عدم القيام ببعض العمليات الزراعية، الأمر الذي ينعكس سلبا على إنتاجية النخلة الواحدة.[8]

ـ طول مدة ما قبل بدء النخلة في الإنتاج، إذ يمكن أن تصل هذه المدة إلى 7 سنوات، الأمر الذي يحمل الفلاح تكاليف معتبرة قد لا يتمكن من استردادها في أجل قصير بسبب الضعف النسبي للعائد.

ـ ضعف هياكل تخزين وتوضيب وتبريد التمور، زيادة على عمل هذه الهياكل وفق معايير لا تتوافق وما هو محدد من قبل الدول المستوردة ، خاصة في مجال traçabilité.

ـ غياب علامة تجارية للتمور الجزائرية تحدد la traçabilité المنتوج وإخضاع المنتوج للمعايير الأوروبية باعتبار أوروبا هي أكبر سوق لدقة نور، وكذا الالتزام بمعايير الأسواق الأخرى التي يمكن للتمور الجزائرية دخولها.

ثانيا: الجهود المبذولة في مجال تطوير فرع التمور بالجزائر

سعيا منها للتقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات تبذل السلطات الجزائرية جهودا لتطوير الإنتاج الزراعي وترقية صادراته. وضمن هذا المسعى العام يحضى فرع التمور ببعض الاهتمام، وهو ما سمح بتطوير مستوى الإنتاج وبداية التوجه نحو تطوير صادرات التمور.

وتجسد اهتمام الجزائر بتطوير قطاعها الزراعي في اعتماد برامج وآليات تمثلت أساسا في اعتماد المخطط الوطني للتنمية الزراعية/ المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDA/PNDAR)، الصندوق

الوطني لضبط وتنمية الفلاحة (FNDAR: Fonds national de régulation et du développement agricole)، الرواق الأخضر (Le couloir vert)، قرض الرفيق (Le crédit vert). هذا فيما يخص القطاع الزراعي عموما. أما في ما يخص قطاع إنتاج وتصدير التمور فهناك البرنامج الخاص لتكثيف زراعة التمور (Programme spécifique d'intensification de la phoeniculture).

أ ـ المخطط الوطني للتنمية الزراعية/المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية (PNDA/PNDAR)

في سنة 2000 أطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامجا حمل اسم المخطط الوطني للتنمية الزراعية بهدف تطوير القطاع الزراعي ومنع تدهور الوسط الزراعي وحماية موارده، وكذا تكييف الزراعة مع طبيعة المناخ المتميز بالجفاف باعتماد تقنية الري بالتنقيط. بعد ذلك شهد هذا المخطط إضافة البعد الريفي قصد تنشيط الوسط الريفي. وأصبح المخطط يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

ب ـ الصندوق الوطني لضبط وتنمية الفلاحة (Fonds national de régulation et du développement agricole)

قصد تطوير صادرتها الزراعية سنت الجزائر جملة من القوانين. وضمن هذا الإطار استفاد نشاط إنتاج التمور من إجراءات تشجيع الصادرات اشتركت في وضعها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة التجارة. وتم في هذا الإطار:

ـ تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة للتصدير بحوالي 3%.

ـ منح علاوة لتشجيع تصدير التمور في حدود 5 دينار جزائري لكل كيلوغرام للتمور المفرقة التي خضت للتطهير والفرز والتعليب والتي تصدر في علب يصل وزنها حتى 12 كلغ. بينما تستفيد التمور الموضبة في علب لا يزيد وزنها عن كلغ واحد من علاوة قيمتها 8 د.ج لكل كيلوغرام مصدر.

ـ تولي الصندوق الخاص لتطوير الصادرات تشجيع التصدير بمنح تخفيض على تكاليف النقل والشحن الداخلي والخارجي في الموانئ والمطارات الجزائرية تصل إلى 80%. كما يقدم هذا الصندوق منحة قيمتها 5 د.ج للكيلوغرام الواحد من التمور الموضبة والمصدرة في علب لا تتعد 1 كلغ.

ج ـ الرواق الأخضر (Le couloir vert)

يقصد بالرواق الأخضر مختلف التسهيلات الجمركية الممنوحة للصادرات الزراعية التي اعتمدت ابتداء من أكتوبر 2006 لتسهيل وتسريع تصدير المنتجات الزراعية، ومنها التمور، والتي تشمل إجراءات النقل، إجراءات المراقبة الصحية للمنتجات في العديد من المطارات ونقاط برية حدودية.[9]

د ـ قرض الرفيق (Le crédit RFIG): سبق القول أن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 اعتمد قرض "الرفيق" لصالح الفلاحين ومربو المواشي سمي قرض الرفيق لتطوير قدراتهم الإنتاجية.

المحور الثاني: سوق التمور داخل الجزائر

تتميز سوق التمور بالجزائر بتعدد أنواع التمور المسوقة عبرها، وكذا تعدد قنوات التسويق وتعدد الوسطاء المتدخلين في هذه السوق بشكل يؤثر على سعر المنتوج عند الاستهلاك.

أولا: تشكيلة التمور المسوقة بالجزائر

يتكون إنتاج الجزائر من عدة أنواع من التمور، حيث تمثل تمور "دقلة نور" نسبة معتبرة من الكميات المنتجة من هذه الأنواع، بينما يتكون الجزء الثاني من عدة أنواع من التمور تختلف باختلاف منطقة الإنتاج. وإلى جانب التمور المسوقة هناك كميات أخرى ذات نوعية محدودة يتم استهلاكها من قبل المنتجين.

وتسوق التمور بالجزائر في أشكال عدة مثل تمور بالمفرق دون توضيب، تمور في أقراط (فريعات صغيرة)، تمور جافة تخضع لبعض التوضيب، تمور مبردة في درجة حرارة تتراوح بين – 3 درجات و + 6 درجات، تمور معبئة في علب تتراوح أوزانها بين 200 غرام و 5 كلغ، تمور مضغوطة ومعبئة في أكياس، تمور في شكل عجينة.[10]

ثانيا: قنوات تسويق التمور في الجزائر ومختلف الوسطاء العاملين بها

كان سوق التمور بالجزائر قبل 1996 يخضع لتوجيه يتولاه الديوان الوطني للتمور، الذي كان يسير العديد من مصانع توضيب التمور. لكن بعد حل هذا الديوان في 1996 وخصخصة مزارع التمور أصبح سوق التمور يخضع لآليات العرض والطلب في ظل تدخل العديد من الوسطاء.

أ ـ أشكال تسويق التمور بالجزائر

يتم تسويق التمور بالجزائر باعتماد العديد من أشكال التسويق.[11] فهذه السوق تشهد تدخل العديد من الأطراف تشمل الفلاح المنتج، الفلاح المسوق في سوق الجملة، الخراص* (Kherras)، تاجر الجملة ثم تاجر التجزئة، حيث يقوم كل وسيط باقتطاع هامش ربح مساهما بذلك في تكون السعر النهائي للمنتوج.

1 ـ بيع التمور في المزرعة قبل جني الغلة

يلجأ الكثير من منتجي التمور، نتيجة محدودية مواردهم المالية، إلى بيع إنتاجهم وهو في نخيله قبل نضجه، وهو ما يعرف بالبيع بالتخريص (vente sur pieds). عند نضج التمر يتولى التاجر عمليات الجمع، الفرز والنقل ودفع قيمة المنتوج وفق السعر المتفق عليه مسبقا.

2 ـ تكفل المنتج بجمع منتوجه وبيعه أو بيعه لتاجر

يتولى بعض صغار منتجي التمور بأنفسهم جني منتوجهم وبيعه بأنفسهم أو تسليمه لوسطاء من التجار الكبار الذين يعيدون بيعه. وفي هذا الشكل من أشكال التسويق قد يلجأ المنتجون إلى بيع منتوجهم لتجار تجزئة متخطين الوسطاء الذين يعملون في القناة ومستفيدين بذلك من هامش ربح أكبر. هذه الممارسة الأخيرة تكثر في وسط صغار منتجي التمور الذين يتوفرون على غلة محدودة يسهل تسويقها لدى بائعي التمور بالتجزئة الذين تربطهم بهم أحيانا روابط عائلية. كما قد يوجد من بين المنتجين من يقوم زيادة على تكفلهم بتسويق إنتاجهم بشراء كميات من التمور من فلاحين آخرين ثم يقومون ببيعها في سوق الجملة أو لموظبين.

.

3 ـ تسويق التمور من قبل تعاونيات منتجي التمور

قد يجتمع منتجو التمور في شكل تعاونيات تأخذ على عاتقها تسيير الموارد المائية النادرة وتزويد المنتجين بالمدخلات الضرورية لممارسة نشاطهم، هذا إضافة إلى إمكانية قيامها ببيع غلة الفلاحين، وهي وظيفة تبقى محدودة النطاق.

4 ـ ارتباط بعض المنتجين بعقود مع تجار التمور

في حالة التمور البيولوجية يتولى بعض المنتجين إبرام عقود مع تجار كبار يتولون تصديرها، وهكذا يضمنون تسويق منتجاتهم بعلامة محددة، كما يضمن التجار الحصول على منتوج بمواصفات تستجيب لأسواق محددة.

ب ـ أشكال قنوات تسويق التمور ومختلف الوسطاء المتدخلين في سوق التمور بالجزائر

يتم تسويق التمور بالجزائر اعتمادا على عدة قنوات تختلف عن بعضها البعض باختلاف طبيعة المنتوج المسوق عبرها وكذا عدد المتدخلين في القناة.

تختلف قنوات تسويق التمور بالجزائر تبعا لطول القناة. وفي هذا الصدد نميز ثلاث أشكال من القنوات، وهي القناة القصيرة، القناة المتوسطة والقناة الطويلة.[12] وعموما تتميز قنوات تسويق التمور نسبيا بالطول، وهذا نتيجة تدخل العديد من المضاربين الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم على حساب مصالح المنتجين والمستهلكين. فقطاع إنتاج التمور بالجزائر اليوم يفتقر إلى شبكة ومراكز تتولى جمع التمور من مزارع النخيل، وهي أمور من شأنها تقليص وقت جمع التمور وتقليص عدد المتدخلين في سلسلة تسويق التمور. إن غياب مثل هذه الشبكة مرده إلى تشتت واحات النخيل وبعد المسافة بينها.

1 ـ القناة القصيرة لتسويق التمور بالجزائر

تضم القناة القصيرة لتسويق التمور بالجزائر عددا محدودا من المتدخلين، وهم المنتج، التاجر، الوكيل بالعمولة، المستهلك. تعتمد هذه القناة على مستوى محلي وتخص كميات محدودة من التمور، خاصة التمور اللينة، الرطل والمنقر. هذا النوع من المنتجات تجنى قبل موعد نضجها وتسوق في الأسواق المحلية القريبة من أماكن إنتاجها أو يكلف من ينوب عنه لأداء هذه المهمة أو يباع الإنتاج لتجار التجزئة. كما تتميز التمور المسوقة عبر هذه القناة بأنها تباع على حالها دون خضوعها لأية عملية تكييف.[13]

2 ـ القناة المتوسطة لتسويق التمور بالجزائر

تتميز قناة تسويق التمور المتوسطة بتدخل طرف جديد هو المفاوض الذي يتولى التفاوض حول السلعة مع وكيل يتقاضى عمولة. هذا الأخير يقوم بتسويق الكميات التي تصله لدى التجار. عموما تتكون هذه القناة من الأطراف التالية: المنتج ـ المفاوض ـ الوكيل بالعمولة ـ التاجر ـ المستهلك

3 ـ القناة الطويلة لتسويق التمور بالجزائر

تضم القناة الطويلة لتسويق التمور بالجزائر عددا من الأطراف قبل وصول السلعة إلى المستهلك. وتخص هذه القنوات الكميات الكبيرة من المنتوج الذي غالبا ما يباع وهو في النخلة. وعموما تشمل هذه القناة كلا من المنتج، المشتري في الحقل، المفاوض، تاجر الجملة، تاجر نصف الجملة، تاجر التجزئة ثم المستهلك.[14]

ج ـ انعكاسات تعدد المتدخلين في سوق التمور على سعر هذه المواد

يؤدي تعدد المتدخلين في سوق التمور بالجزائر إلى إطالة قناة التوزيع وقيام كل وسيط باقتطاع هامش ربح يساهم في الأخير في ارتفاع سعر المستهلك. وتختلف قوة واستفادة المتدخلين في سوق التمور، إذ يعتبر الفلاح المنتج والخراص وتاجر الجملة أكثر المستفيدين من تجارة التمور بالجزائر.[15] ففي منطقة بسكرة مثلا يمتلك كبار ملاك مزارع نخيل التمور غرف تبريد تزيد في قوتهم التفاوضية في مواجهة المنتجين. في هذا الصدد تشير بعض المصادر إلى وجود تاجر جملة كبير من مدينة وهران مشهور بمكانته في سوق التمور في منطقة بسكرة بإمكانه شراء كميات معتبرة من التمور حتى في حالة امتلاء مخازنه الموجودة في منطقة الغرب الجزائري ليتولى بعدها تحديد سعر التمور في السوق الوطنية. كما أن قوته هذه تسمح له بالتفاوض مع مستوردي التمور من موقع قوة.[16]

شكل رقم 07 : هوامش الربح المحققة من قبل مختلف المتدخلين في تسويق التمور بالجزائر

الأعوان	الفلاح المنتج البائع بالمزرعة	الفلاح بائع الجملة	الخراص	بائع الجملة	بائع التجزئة
سعر التكلفة د.ج/كلغ	31.80	39.30	111.23	145.47	228.7
هامش الربح د.ج/كلغ	69.2	80.7	78.77	44.53	11.3
سعر البيع د.ج/كلغ	100	120	190	190	240

المصدر : Mohamed Ridha Messak. Op. cit. Tiré de Messak et CRSTRA, 2013.

ثالثا: استهلاك التمور بالجزائر

الملاحظ أن نسبة كبيرة من إنتاج التمور في الجزائر يتم استهلاكه محليا، وهو ما جعل متوسط استهلاك الفرد الجزائري خلال الفترة 1999 ـ 2005 يقارب 12 كلغ.، وهو مستوى عال نسبيا إذا ما قورن بنصيب كل من الفرد المغربي والتونسي الذين يبلغ متوسط استهلاكهما من التمور 1,7 كلغ و 5 كلغ على التوالي.

جدول رقم 08: تطور استهلاك التمور في الجزائر

السنة	1995	1996	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2005
مجموع الإنتاج	285155	360637	302993	427583	365616	437332	418427	472304	516293
مستوى الاستهلاك	252132	315395	270058	391870	341859	415107	393465	465079	489193
الإنتاج. الاستهلاك (أ)	33023	45242	32935	35713	23757	22225	24962	7225	27100
الاستهلاك الفردي (كلغ) (ب)	9	11	9	12	13	11	13	12	14,89

المصدر : بالنسبة لسنوات: 1995 .2005:
نقلا عن:. tiré de FAOSTAT 2011, Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p. 138
أ ـ كل سطر أمامه حرف أ هو من حسابنا نحن.
ب ـ من حسابنا نحن، وهذا بقسمة قيمة الصادرات المقدرة بآلاف الدولارات (السطر 7) على الصادرات (السطر 5)

يعتبر منتجو ومستهلكو التمور أن سعر بيع التمور للمستهلك في السوق الجزائري مرتفع نسبيا. بالنسبة للمنتجين هذا الوضع راجع لـ:

ـ نقص عرض التمور في بعض المواسم نتيجة مرض البيوض الذي يصيب المنتوج، أو بسبب تهاطل الأمطار في فصل الربيع بشكل كبير يؤدي إلى إفساد الغلة.

ـ كثرة الوسطاء والمضاربين الذين يتدخلون في سوق التمور ويحددون الأسعار بما يخدم مصالحهم.

رابعا: تطور مستوى أسعار التمور بالجزائر

تشهد أسعار التمور في الجزائر ارتفاعا مستمرا مع مرور الزمن.

جدول رقم 09: تطور أسعار التمور في الجزائر خلال الفترة 1985 ـ 2010

السنة	1990	1995	2000	2005
السعر د.ج/كلغ	50	75	120	190

المصدر: Mohamed Ridha Messak. Analyse de la filière dattes en Algérie. Eléments pour un débat. SIDAB. Op. cit.

المحور الثالث: واقع تصدير التمور في الجزائر وإمكانيات تطورها

تسعى الجزائر إلى تطوير صادراتها من التمور وهذا في إطار مسعى أوسع يتمثل في تنشيط صادراتها خارج المحروقات من أجل تنويع مصادر العملة الصعبة وتخفيف التبعية تجاه صادرات المحروقات. وفي هذا الإطار تم إيجاد جملة من الأجهزة التي تساعد على تحسين مستوى صادرات البلد خارج المحروقات، والتي من بينها صادرات قطاع الزراعة والمنتجات الغذائية.

أولا: الأجهزة المسئولة عن تطوير صادرات الجزائر خارج المحروقات

سعيا منها لتطوير صادرات البلد المحروقات أوجدت السلطات الجزائرية جملة من الهيئات التي تعمل في هذا الاتجاه. هذه الهيئات هي الجمارك الجزائرية، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، برنامج (OPTIMEXPORT)، الصندوق الخاص لتطوير الصادرات. كما أسس المصدرون "الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين".

أ ـ الجمارك الجزائرية

بهدف تطوير صادرات الجزائر خارج المحروقات شهد قطاع الجمارك الجزائري تغييرات عدة مست قانون الجمارك. كما تم اتخاذ إجراءات عدة تخص قيم السلع المصدرة والمستوردة، وهذا استعدادا لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. وفيما يخص تشجيع الصادرات خارج المحروقات تم اعتماد طريقة حساب قيمة السلع المصدرة تختلف عن الطريقة المعتمدة في حساب قيمة السلع المستوردة.

ب ـ الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (Agence algérienne du commerce extérieur)

تم تأسيس الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04 ـ 174 المؤرخ في 12 جوان 2004، وهي هيئة عمومية إدارية تابعة لوزارة التجارة مهمتها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعرف على قواعد وظروف التجارة الدولية (الأسعار، المعايير، النوعية، التعليب، الاتفاقيات والمعاهدات، التشريعات الجمركية والجبائية، القيود غير التعريفية...)، هذا فضلا عن مساعدة المصدرين على التعريف بمنتجاتهم وخدماتهم في الأسواق المختلفة مع تحديد مجالات وفرص التصدير وكذا ربط الاتصال بالعملاء الخارجيين. من ناحية ثالثة تتولى الوكالة مرافقة مديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال التظاهرات التجارية التي تتم بالخارج وتوفير المعلومات اللازمة عن بلدان الاستقبال وكذا توفير الخدمات التي تسمح بتنظيم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التظاهرات التجارية بالخارج. على مستوى رابع تتولى الوكالة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اكتشافها مجالات التصدير المربحة، إلى جانب إعلام المصدرين بأجهزة الدعم للتصدير والحوافز المقدمة، الإجراءات الجمركية والجبائية. على صعيد آخر تقوم الوكالة بجرد قائمة المصدرين، وكذا تسيير موقع إلكتروني تابع لها مخصص لتسجيل المصدرين قصد التعريف بمنتجاتهم، هذا إضافة إلى إصدار مجلة الوكالة. ويمتد عمل الوكالة إلى تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لصالح المتدخلين في مجال التجارة الدولية وكذا توفير المعلومات عن الأسواق الدولية ومتابعة تطور الصادرات والواردات الجزائرية.

ج ـ الصندوق الخاص بتطوير الصادرات (Fonds spécial pour la promotion des exportations)

تم تأسيس الصندوق الخاص لتطوير الصادرات بموجب الأمر رقم 95 ـ 27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 المتعلق بقانون المالية لسنة 1996، وهو صندوق مسير من قبل وزارة التجارة. وكانت موارد هذا الصندوق، إلى غاية سنة 2002، محددة بـ 10 % من قيمة المداخيل المترتبة عن فرض رسم خاص إضافي (TSA: Taxe spécifique additionnelle) على المواد الكمالية أو النصف ضرورية المنتجة محليا أو المستوردة. هذا المصدر كان يسمح للصندوق بالحصول على ما يقرب من 400 مليون د.ج.[17] كما يتولى هذا الصندوق تعبئة أموال مصدرها الميزانية، وهذا من أجل تقديم دعم مباشر وغير مباشر للمصدرين سواء في السوق المحلية أو الأسواق الدولية.

د ـ برنامج (OPTIMEXPORT): في إطار تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكذا سعي الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تم بتاريخ ماي 2007 إنشاء برنامج لدعم الطاقات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. هذا البرنامج يتوفر على ميزانية تتضمن غلاف مالي مقدم من الوكالة الفرنسية للتنمية وغلاف مالي آخر مقدم من طرف وزارة التجارة الجزائرية.

هـ ـ الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (Association nationale des exportateurs algériens)

في 2001/06/10 تم تأسيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين كإطار مفتوح لمصدري القطاع العام والقطاع الخاص. وبتاريخ شهر ماي 2010 كانت الجمعية تضم 130 مؤسسة من أصل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مصدرة. وكان الهدف من تأسيس هذه الجمعية هو جمع المصدرين والدفاع عن مصالح ورسم سياسة لتطوير الصادرات والمشاركة في التظاهرات التجارية خارج الجزائر، هذا إلى جانب تشجيع تبادل الخبرات بين المصدرين.

ثانيا: واقع صادرات الجزائر خارج المحروقات ومكانة المنتجات الغذائية ضمنها

خلال سنة 2014 قدر نصيب صادرات مجموعة التغذية بحوالي 323 مليون دولار أمريكي، احتلت فيها صادرات السكر والمياه المعدنية المرتبة الأولى والثانية على التوالي، في حين جاءت صادرات التمور في المرتبة الثالثة بكمية بلغت 25,64 ألف طن، بقيمة بلغت 38,35 مليون دولار أمريكي.[18]

هذه الأرقام تظهر فشل سياسة تطوير الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وهو أمر قد يعود إلى:[19]

- ضعف الرغبة في التصدير في ظل وجود سوق وطنية مجزية.
- غياب إستراتيجية حكومية لتطوير الصادرات من خلال الاستفادة من الاتفاقيات المبرمة من الأطراف الخارجية.
- بطء إجراءات معالجة الصعوبات التي تعترض تطور التجارة الخارجية.
- غياب التواجد التجاري الجزائري في الأسواق الدولية التي تعتبر مهمة بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.
- غياب المؤسسات والأفراد المؤهلين لممارسة التسويق الدولي.
- ضعف التكفل بالمنتجات الموجهة للتصدير على مستوى الموانئ.
- محدودية عرض ونوعية وجودة المنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير وارتفاع أسعارها.[20]

ثالثا: مستوى صادرات التمور الجزائرية واحتمالات تطورها المستقبلية

يتميز سوق التمور العالمي بالمكانة التي تحتلها بعض الدول المتقدمة، سواء باعتبارها سوق لاستهلاك التمور تضع قيودا لدخول تلك المنتجات لأسواقها، أو باعتبارها محطات لإعادة توضيب التمور وتعليبها وبيعها بأسعار عالية.

بالنسبة للجزائر تعتبر التمور وبشكل خاص تمور "دقلة نور" من بين أهم المنتجات الزراعية الجزائرية التي يعول عليها في تنويع صادرات الجزائر. فهذا النوع من التمور يتمتع بأهمية بالغة في الأسواق الدولية وخاصة الأوروبية، وهذا نظرا لجودتها العالية. ورغم جودة تمور الجزائر فإن صادرات الجزائر منها تبقى محدودة بسبب عدم امتلاك الجزائر لسياسة تسويقية دولية والتي من بينها افتقار "دقلة نور" لوسم تجاري يسهل دخولها في الأسواق الدولية ويمنحها المكانة اللائقة بها. لذا فإن سعي الجزائر إلى دخول السوق العالمية للتمور يقتضي من الساهرين على تطوير هذا الخيار معرفة بأحوال هذه السوق وتوفير الشروط الواجبة لاقتحامها.

أ ـ سوق التمور على المستوى العالمي

1 ـ إنتاج التمور على المستوى العالمي

تنتج التمور في المناطق ذات المناخ الحار الصحراوي أو شبه الصحراوي. وفي هذا الإطار نجد أن الدول الأكثر إنتاجا للتمور هي: إيران، مصر، المملكة العربية السعودية، العراق، باكستان، الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، السودان، عمان، المغرب، تونس، ليبيا، الولايات المتحدة الأمريكية...[21]

إلا أن معطيات سنة 2010 تظهر بوضوح أن مصر، المملكة العربية السعودية، إيران، الإمارات، الجزائر... هي من أهم الدول المنتجة للتمور بغض النظر عن نوعية التمور المسوقة.

جدول رقم 10 : أهم الدول المنتجة للتمور خلال سنة 2010

البلد	الإنتاج بالأطنان
مصر	1.352.950
السعودية	1.078.300
إيران	1.023.130
الإمارات	775.000
الجزائر	710.000
العراق	566.829

البلد	الإنتاج بالأطنان
السودان	431.000
ليبيا	161.000
تونس	145.000
المغرب	119.360
النيجر	39.684
المكسيك	4.150
العالم	7.626.447

المصدر: FAO, 2010 Tiré de Benmbarek Salima et Deboub Iman. Op. cit. P. 3.

2 ـ خصائص السوق العالمية للتمور

تتميز السوق العالمية للتمور بتسويق عدد محدود من أنواع التمور وخضوع هذه السوق لهيمنة الدول المتقدمة التي تعمل في مجال توضيب وإعادة تصدير التمور نحو بلدان تتميز بارتفاع مستوى استيرادها لهذه المنتجات.

1.2 ـ صادرات التمور على المستوى العالمي

1.1.2 ـ أنواع التمور المصدرة على مستوى العالم

تتميز السوق العالمية للتمور بسيطرة ثلاث أنواع من التمور، هي "دقلة نور"، الأنواع العادية، والمجول (المجهول). وتعتبر دقلة نور أجود أنواع التمور عامة، وهي تنتج أساسا في الجزائر وتونس وبدرجة أقل في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. أما النوع الثاني من التمور فهي التمور العادية والتي مصدرها إيران، العراق، باكستان، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة... أخيرا هناك نوعية "المجول" المنتجة من طرف إسرائيل ومنطقة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

2.1.2 ـ أهم البلدان المصدرة للتمور

نميز في مجال تصدير التمور بين مجموعتين من الدول. مجموعة الدول المنتجة والمصدرة للتمور، وتشمل تونس، الجزائر، إيران، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية... ومجموعة الدول المستوردة ثم المصدرة للتمور، وتشمل أساسا فرنسا، ألمانيا، هولندا... حيث تتولى استيراد التمور ثم تقوم بتوضيبها وتصديرها إلى بلدان عديدة من العالم. ففرنسا على سبيل المثال قامت خلال سنة 1998 باستيراد حوالي 23000 طن من التمور، ثم تولت إعادة تصدير 7500 طن إلى ألمانيا، بريطانيا العظمى، إسبانيا وإيطاليا.[22]

جدول رقم 11: أهم البلدان العاملة في سوق التمور العالمي خلال سنة 2013

الرتبة	البلد	الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار)
1	تونس	84282	200091
2	إيران	106760	134001
3	السعودية	73362	78126
4	إسرائيل	12676	63381

الرتبة	البلد	الكمية (طن)	القيمة (1000 دولار)
7	فرنسا	11514	32112
8	و.م.أ	4385	25339
9	الإمارات.ع	237898	22306
10	مصر	19562	18529

5	باكستان	121681	48690	11	الجزائر	10393	16930
6	العراق	120123	35913	12	إيطاليا	1802	11225

المصدر: Mohamed Ridha Messak. Analyse de la filière dattes en Algérie. Op. cit.

يجب القول أن ترتيب الدول في مجال تصدير التمور ليس ترتيبا قارا، إذ شهدت سنة 2015 تحسن مكانة إسرائيل في مجال صادرات التمور، إذ صارت تحتل المرتبة الثانية. بخصوص الجزائر نلاحظ أن مستوى إنتاجها من التمور يفوق بكثير ما تنتجه تونس من تمور، لكن المفارقة أن صادراتها من هذه المنتجات تقل بكثير عن صادرات تونس.

2.2 ـ واردات التمور على المستوى العالمي وأهم البلدان المستوردة للتمور

تحتل كل من فرنسا، بريطانيا العظمى، ألمانيا، إيطاليا وإسبانيا المراتب الأولى عالميا في مجال استيراد التمور. وتستورد هذه البلدان كميات كبيرة من التمور من إيران، تونس والجزائر. وتعتبر دقلة نور أكثر أنواع التمور استيرادا من قبل هذه الدول الأوروبية، هذا حتى وإن كانت هذه الدول تستورد شكلا من دقلة نور واردة من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[23] وضمن الدول المستوردة للتمور تأتي الهند في المرتبة الثانية، حيث تستورد لتلبية طلبها الداخلي تمورا عادية من إيران، باكستان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة. كما يعتبر المغرب، اليمن، ماليزيا من كبرى الدول استيرادا للتمور في العالم.

ومن حيث شكل التمور المستعملة فإن بعض دول أوروبا تقوم باستيراد التمور لتتولى توضيبها وإعادة بيعها في أوروبا وخارجها بأسعار أعلى. فصادرات فرنسا من التمور تتكون في جزء كبير منها من تمور "دقلة نور" الموضبة والمعبئة في علب مختلفة الأوزان، خاصة الصغيرة منها. أما بريطانيا، والتي تعتبر ثاني أكبر سوق للتمور في أوروبا بعد فرنسا، فهي تفضل أكثر التمور العادية التي تعبأ في علب صغيرة لتباع بأسعار عالية نسبيا مقارنة بالأسعار المنخفضة التي تباع بها أسعار التمور في فرنسا. كما يقوم هذا البلد بتصنيع الكثير من التمور. من جهتها تفضل ألمانيا، كثالث دولة مستوردة للتمور، استيراد التمور العادية المعبئة في علب صغيرة منخفضة الثمن. بينما تفضل إسبانيا استيراد "دقلة نور" الطبيعية المفرقة غير الموضبة.

خلاصة القول أن أوروبا، وبالأخص فرنسا، لها ميل نحو "دقلة نور"، وهي بذلك تشكل سوقا للتمور الجزائرية والتونسية. لكن هذا لا يمنع الدول الأوروبية من استيراد بعض كميات تمور المجهول المستورد من إسرائيل.

ب ـ واقع صادرات الجزائر من التمور: حجم الصادرات، أسواق التصدير وأسعار التمور

1 ـ حجم الصادرات الجزائرية من التمور

رغم ميل إنتاج الجزائر من التمور إلى الارتفاع إلى مستوى صادراتها كان يشهد تذبذبا.

جدول رقم 12: تطور صادرات الجزائر من التمور

السنة	1995	1996	1997	2000	2001	2003	2004	2005
مجموع الإنتاج	285155	360637	302993	365616	437332	472304	470000	516293

مستوى الاستهلاك	252132	315395	270058	341859	415107	465079	422181	489193
الإنتاج-الاستهلاك (أ)	33023	45242	32935	23757	22225	7225	47819	27100
الصادرات	21852	20598	12129	10783	7850	10197	8133	10863
% الصادرات من الإنتاج	7,66	5,71	4,00	2,95	1,79	2,16	1,73	2,10
قيمة الصادرات (ألف دولار)	79121	66212	21871	14748	10441	16446	14563	18463
سعر كلغ من التمور المصدرة (ب)	3,62	3,21	1,80	1,36	1,33	1,61	1,79	1,69

المصدر : بالنسبة لسنوات: 1995 . 2005:
نقلا عن:. tiré de FAOSTAT 2011Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p. 138
أ ـ كل سطر أمامه حرف أ هو من حسابنا نحن.
ب ـ من حسابنا نحن، وهذا بقسمة قيمة الصادرات المقدرة بآلاف الدولارات (السطر 7) على الصادرات (السطر 5)

من الجدول السابق نسجل ميل صادرات الجزائر من التمور إلى التناقص. كما نلاحظ أن حجم الصادرات أقل من الفرق بين الإنتاج والاستهلاك المحلي من التمور، وهي كميات قد تكون موضوعا للتهريب.

يمكن تفسير محدودية صادرات الجزائر من التمور بعدة عوامل، منها ارتفاع مستوى الاستهلاك الحلي وبيع التمور بسعر عال محليا مما قد يغني المصدرين عن البحث عن أسواق خارجية. كما قد يفسر هذا الأمر بغياب ثقافة التصدير لدى المقاولين الجزائريين، في حين يعزي المصدرون هذا الوضع إلى ارتفاع تكاليف التصدير التي تصل إلى حوالي 20 % من تكلفة التمور، في حين أن هذه النسبة لا تتعدى 8 % بالنسبة للدول المنافسة.[24]

وتشير دراسة أعدت من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الصادرات (Agence nationale de promotion des exportations (Algex)، أن نسبة صادرات الجزائر من التمور من مجموع التجارة العالمية لهذا المنتوج قد انتقلت من 3,3 % سنة 2010 إلى 5 % سنة 201. فخلال هذه السنة صدرت الجزائر 26.000 طن وهي كمية تعادل 5 % من إجمالي التجارة العالمية للتمور. وبلغت قيمة صادرات الجزائر من التمور 39 مليون دولار، وهذا من قيمة إجمالية لتجارة التمور قدرت بحوالي 1 مليار دولار. وإذا علمنا أن قيمة مجموع صادرات الجزائر قدرت خلال سنة 2014 بحوالي 62.956 مليون دولار، وكان نصيب صادرات المحروقات منها 60.146 مليون دولار،[25] أي ما يعادل 95,53 %، فإننا نصل للقول أن قيمة صادرات التمور الجزائرية مقارنة بقيمة صادرات المحروقات تعادل 0,063 %، وهي نسبة جد محدودة.

ما يمكن ملاحظته هو الضعف النسبي لمساهمة صادرات التمور الجزائرية من مجموع إنتاج الجزائر من التمور. فهذه النسبة لم تتعد 3 % من مجموع الإنتاج، وهو ما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الثامنة في سلم الدول المصدرة للتمور.

جدول رقم 13 : مكانة صادرات التمور ضمن الصادرات الزراعية للجزائر خلال الفترة 2000 ـ 2010

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الزراعية	صادرات التمور	النسبة المائوية	صادرات خارج المحروقات	نسبة صادرات التمور إلى الصادرات خارج المحروقات
2000	111.214	14.748	13	612	2.40
2001	151.849	10.439	6.62	648	1.60

2002	126.849	16.359	12.69	734	2.22
2003	134.731	16.453	11.94	673	2.44
2004	150.327	14.562	9.68	781	1.86
2005	167.473	19.139	11.42	907	2.1
2006	162.922	20.043	12.30	1184	1.69
2007	180.855	23.043	12.76	1132	1.73
2008	302.451	19.677	6.50	1937	1.01
2009	234.592	14.307	6.09	1066	1.24
2010	451.619	22.617	5.9	1268	1.78
2011				2040	1.24

المصدر: بابزيز عاصم بدر الدين، أثر تصدير التمور على تنمية زراعة النخيل في الجزائر (2015 - 2016). مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي. شعب علوم التسيير. تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. السنة الجامعية 2016 - 2017. ص 07، ص 12.

تم إعداد هذا الجدول اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للمعلومات وإحصائيات الجمارك (CNIS)

2 ـ وجهة صادرات الجزائر من التمور

تعتبر أوروبا أكبر سوق لتصدير التمور الجزائرية، حيث يتمركز أكبر طلب على التمور الجزائرية في فرنسا بسبب تواجد جالية جزائرية ومغاربية ومسلمة كبيرة بهذا البلد، وهي الشريحة التي تتميز بارتفاع مستوى استهلاكها من التمور بسبب عاداتها الاستهلاكية، خاصة في شهر رمضان، ومن تم فالتمر بالنسبة لمسلمي أوروبا يعتبر رمزا ثقافيا قد لا يمكن التخلي عنه. أما الفئات الأخرى من الفرنسيين فتستهلك التمور لكن بنسبة أقل، واستهلاكها يتم لأسباب غذائية وبشكل كبير خلال حفلات نهاية السنة. عموما نجد أن السوق الأوروبية تعرف نوعين رئيسيين من التمور هي تمور دقلة نور أساسا وبدرجة أقل تمور المجول (Le Medjoul).

أما فيما يخص تفضيلات المستهلكين لشكل التمر وطريقة توضيبه فإن نسبة من المستهلكين الأوروبيين تفضل التمور الموضبة في شكل علب صغيرة يصل وزنها إلى حوالي 250 غ، وقد يعود ذلك لمحدودية عدد أفراد الأسر الأوروبية. أما الأسر المسلمة وبشكل خاص الأسر المغاربية، والتي تقل نسبتها قليلا عن نسبة الفئة الأولى، فإنها تفضل بشكل أساسي التمور المفرقة، وهي في ذلك تبقى محكومة بعاداتها الاستهلاكية الموروثة من بلدانها الأصلية. في حين تفضل فئة أخرى التمور المعلبة في علب تزن 1 كلغ.[26]

إن أخذ هذا المعلومات بعين الاعتبار يعتبر مهما عند وضع سياسة تسويقية للتمور الجزائرية. إذ يجب تحديد شريحة المستهلكين ومعرفة عاداتها الاستهلاكية وقدراتها الشرائية وفترات استهلاكها للتمور، وعلى أساس هذه المعلومات توضع خطط لتسويق التمور.

الملاحظ من ناحية أخرى أن الجزائر استطاعت إلى حد ما تنويع زبائنها. فبعد أن كانت قرابة 90 % من صادرات الجزائر من التمور تتجه صوب فرنسا، سجل توجه إلى تنويع مجالات التصدير من

خلال فتح أسواق جديدة في بلدان عدة في أوروبا، أفريقيا، أمريكا وآسيا. تصدر الجزائر تمورها إلى العديد من البلدان. ويمكن الوقوف على أهم مستوردي التمور الجزائرية اعتمادا على الجدول التالي:

جدول رقم 14 : أهم البلدان المستوردة للتمور الجزائرية خلال سنة 2008 مقدرة بالأطنان

البلد	الكمية الإجمالية المستوردة خلال 10 سنوات	البلد	الكمية الإجمالية المستوردة خلال 10 سنوات	البلد	الكمية الإجمالية المستوردة خلال 10 سنوات
فرنسا	79524	النجير	1661	السويد	339
فيديرالية روسيا	12290	و.م. الأمريكية	912	الإمارات.ع. المتحدة	274
بلجيكا. اللوكسمبورغ	5887	مالي	875	هولندا	183
إسبانيا	3085	بولغاريا	830	بريطانيا ع وايرلندا ش	164
كندا	2567	إيطاليا	563	المانيا	156
المغرب	2145	تركيا	373	بلدان اخرى	397

المصدر: نقلا عن. Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p. 141 المنقول عن: إحصائيات FAOSTAT 2008

تسمح معطيات الجدول السابق بالقول أن الجزائر تتعامل مع عدد من الدول التي تعتبر من زبائنها التقليدين، وأول الدول المستوردة للتمور الجزائرية هي فرنسا، وهذا لأسباب عديدة، منها القرب الجغرافي، الروابط التاريخية، وجود جالية جزائرية كبيرة بفرنسا تستهلك تمور البلد. لكل هذه الأسباب يمكن القول بأن السوق الفرنسية سوق مكتسبة من طرف الجزائر. من ناحية ثانية هناك زبائن جدد، مثل السويد وتركيا ، بدأت الجزائر، منذ عهد ليس ببعيد، تصدر إليهم تمورها. إلى جانب هاتين المجموعتين من الدول هناك دول أقل أهمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي تستورد تمورا من الجزائر بين فترة وأخرى. ونشير هنا إلى أن عملية تصدير التمور هي بفعل نشاط قرابة 150 متعامل منهم متعامل واحد عمومي هو مؤسسة سوداكو "SUDACO".

إن تطوير الجزائر لصادراتها من التمور يتطلب إيجاد أسواق جديدة. وسعيا لتحقيق هذا الهدف سجلت محاولات من قبل بعض المصدرين لاكتشاف السوق الأسيوية. فقد سمحت مشاركة الجزائر في المعرض الدولي للمنتجات الزراعية الغذائية، المنعقد في " نوفمبر 2015 بجاكرتا (أندونيسيا) لمستهلكي هذا البلد بالتعرف على التمور الجزائرية. كما استطاع الوفد الجزائري إبرام عقد مع السلطات الاندونيسية لتطوير صادرات التمور الجزائرية نحو أندونيسيا، خاصة وأن التمور الجزائرية تباع في أسواق هذا البلد بأسعار أعلى بكثير مما تباع به في السوق الجزائرية. وهكذا قد تكون أندونيسيا مدخلا للتمور إلى أسواق قارة آسيا.[27]

3 ـ أسعار تمور دقلة نور الجزائرية في الأسواق الدولية

تشير بعض الإحصائيات أن التمور الجزائرية تباع في الأسواق الدولية بحوالي 1157 دولار للطن، في وقت بلغت فيه أسعار التمور التونسية 2500 دولار/طن، بينما بلغت أسعار التمور الفرنسية 3010 دولار/طن، و4262 دولار/طن للتمور الألمانية، هذا في وقت بلغت فيه أسعار التمور الأمريكية حوالي 6773 دولار/طن.[28] ويكشف الحساب البسيط القائم على قسمة قيمة صادرات التمور الجزائرية على الكميات المصدرة منها بأن متوسط السعر خلال سنتي 1995 و 1996 بلغ على التوالي 3,62

دولار/كلغ و 3,21 دولار/كلغ، ثم مال هذا السعر إلى الانخفاض بشكل ملحوظ، إذ بلغ خلال سنة 2001 حوالي 1,33 دولار/ كلغ.

جدول رقم 15: تطور أسعار التمور الجزائرية المصدرة

الوحدة: دولار/ طن

السنة	1990	1992	1994	1995	1996	1997	1998	2001	2004
السعر	1641.65	2747.69	2242.46	3621.05	3314.08	1795.92	1835.22	1328.24	1792.13
سعر الكلغ	1.64	2.74	2.24	3.62	3.31	1.79	1.83	1.32	1.79

المصدر: Mohamed Ridha Messak. Analyse de la filière dattes en Algérie. Eléments pour un débat. SIDAB. 1er Salon international de la datte de Biskra

وإذا ما أخذنا ألمانيا كسوق ذي أهمية بالنسبة لاستهلاك التمور فإن الأسعار فيها تتباين. وفي كل الأحوال تبقى تمور الجزائر وتونس من أقل الأنواع سعرا.

جدول رقم 16 : سعر استيراد التمور من طرف فرنسا والأراضي المنخفضة خلال الأسبوع 24 من سنة 2016

الوحدة 5 كلغ. السعر: أورو

البلد المستورد	المصدر	النوع	السعر
فرنسا	الجزائر	دقلة نور	2.20
	إسرائيل	مجول Medjool	11.00
الأراضي المنخفضة	الجزائر	غ/م	2.75
	إسرائيل	مجول	7.55- 7.20
	البيرو	Golden	4
	تونس	Kouat Aligh	1.99
	جنوب إفريقيا	مجول	9.7 - 8.7

المصدر: Les dattes en Allemagne - Import Promotion Desk Importeure *https://www.importpromotiondesk.de/fileadmin/user_upload/Publikationen/factsheet/zutaten/Les_dattes_en_Allemagne.pdf* La prés

وتسمح مقارنة القيم الوحدية للتمور بالقول أن تمور الولايات المتحدة الأمريكية، تمور الأراضي المنخفضة وكذا تمور ألمانيا هي الأحسن عالميا.

جدول رقم 17: القيم الوحدية لصادرات التمور لعدد من البلدان خلال سنة 2015

البلد	القيمة الوحدية دولار/طن
تونس	2203
إسرائيل	3087
السعودية	1132
الإمارات.ع	1115
إيران	797
باكستان	634
العراق	430

البلد	القيمة الوحدية دولار/طن
و.م.ا	6459
الجزائر	1218
فرنسا	2775
مصر	3027
الأراضي المنخفضة	4152
ألمانيا	3253
عمان	1311

المصدر: Agence nationale de promotion du commerce extérieur

Le marché mondial de la datte pour l'année 2015. Direction analyse des marchés. Novembre 2016.

الملاحظ من أرقام الجدول السابق أن تمور الولايات المتحدة الأمريكية تحضى بأحسن الأسعار، وكذلك الحال بالنسبة لتمور كل من الأراضي المنخفضة، ألمانيا، فرنسا... ويمكن تفسير ارتفاع أسعار التمور الأمريكية وغيرها من التمور التي تتمتع بسعر جيد يعود إلى كون تلك التمور هي من نوع المجول الذي يختلف عن نوع دقلة نور، هذا إضافة إلى طبيعة توضيب تلك التمور والتغليف العالي الجودة.[29]

وإذا كانت أسعار التمور تعتبر منخفضة من وجهة نظر الجزائر فإنها تعتبر غير كذلك بالنسبة للمستهلكين الأوروبيين. فهناك شريحة واسعة من مشتري التمور في أوروبا ترى أن سعر التمور مقبولة إلى حد ما، هذا الأمر راجع إلى أن أفراد هذه الشريحة من المواطنين الأوروبيين والمغاربة يمارسون مهنا حرة، أو هم عبارة عن إطارات في المؤسسات أو بعضهم من المتقاعدين.

في ختام هذه النقطة نشير إلى أهمية إنتاج وتصدير التمور البيولوجية بسبب ارتفاع أسعارها في السوق الأوربية. ففي ألمانيا يتراوح سعر 100 غرام من التمور البيولوجية ما بين 1.00 و 1.40 أورو، بينما تباع تمور "دقلة نور" بما يعادل 0.35 أورو لكل 100 غرام، في حين يصل سعر تمر المجول إلى ضعف سعر تمور "دقلة نور".[30]

ج ـ واردات الجزائر من التمور

قد يبدو غريبا أن يستورد بلدا منتجا للتمور تمورا من الخارج. لكن هذا هو الواقع. فقد استوردت الجزائر خلال سنتي 2013 حوالي 1527 كلغ من التمور بقيمة 2603 دولار أمريكي، أي بما يعادل 1,70 دولار/ كلغ. أما خلال سنة 2014 فقد بلغت الكميات المستوردة من التمور حوالي 13392 كلغ بقيمة بلغت 47268 دولار، أي بما يعادل 3,5 دولار/ كلغ. هذا الرقم الأخير يبدو كبيرا.[31]

د ـ محاولة تفسير ضعف صادرات التمور بالجزائر

يمكن تفسير ضعف صادرات الجزائر من التمور بما يلي:[32]

ـ قدرة السوق الجزائرية على استيعاب الكميات المنتجة من التمور التي تباع بسعر جيد تعتبر عاملا لا يدفع المصدرين إلى محاولة دخول الأسواق الدولية.

ـ ضعف الإمكانيات المالية والتكنولوجية والبشرية التي تسمح برفع مستوى الإنتاج والحصول على منتوج جيد قابل للمنافسة في الخارج. ويتسبب نقص التحفيزات المالية والاهتمام بالمنتوج الوطني في عدم تحمس المصدرين للتصدير. فنقص التمويل يعتبر أكبر عائق يقف في طريق تطور صادرات الجزائر من التمور. ولقد عملت السلطات الجزائرية عبر قرض "الرفيق" على دعم صادرات التمور الجزائرية. كما سعت من خلال صندوق دعم تطوير الصادرات (Fonds de soutien à la promotion des exportations (FSPE)) المؤسس بموجب الأمر رقم 95 ـ 27 المؤرخ في 1995/12/27 إلى تشجيع التصدير. هذا الصندوق ولد آمالا كبيرة لدى المصدرين، إلا أن الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بنشاطه لم تسمح بتطوير الصادرات خارج المحروقات.

ـ ضعف مستوى مؤسسات توضيب التمور بشكل يحدد من قدرتها التنافسية. فالأسواق العالمية اليوم أصبحت تضع شروطا صارمة لقبول المنتجات، شروط تخص سلسلة إنتاج المنتجات، التوضيب، المظهر، الآلات المستعملة في الإنتاج، الشهادة (la certification)، مخابر المراقبة. ويمكن رد ضعف إقبال

المستهلك الأوروبي وكذا رفض المستوردين الأوروبيين اقتناء التمور الجزائرية إلى طريقة تبريد تجميد هذه المنتجات غير الصحيحة التي تؤدي إلى اسوداد لون التمر.[33] إن تطبيق طريقة (la démarche HACCP) تعتبر اليوم نظاما يحدد ويقدر ويتحكم في المخاطر التي ترتبط بالمنتجات الغذائية. لذا يتعين على المؤسسات التي تريد دخول الأسواق العالمية التقيد بالمعايير الدولية. فبخصوص توضيب التمور وتعليبها نجد قلة الاهتمام بتعليب التمور في علب كارتونية لاعتقاد المنتجين والمصدرين بأن علب الكارتون الجزائرية ما زالت دون المستوى، وأنه لا فائدة من استعمالها ويفضلون استعمال الصناديق البلاستيكية التي تصلح أكثر لتصريف التمور المفرقة والكميات الكبيرة منها. زيادة على هذا فإن المنتجين المحليين لا يستعملون العلب التي تحمل أسمائهم بسبب تكلفتها التي تؤدي إلى ارتفاع سعر التمر. فتحسين احترافية وحدات توضيب التمور بالجزائر واعتماد المعايير الدولية سيرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية يتطلب من وحدات توضيب التمور تحسين مستواها باعتماد المعايير الدولية. هذا الأمر يمكن أن يتحقق بتطبيق برنامج تأهيل يسمح بإدخال الإبداع التكنولوجي ويمكن وحدات إنتاج وتوضيب التمور من الحصول على وسام الجودة. فحصول المؤسسات المصدرة على هذه الشهادات سيسمح لها برفع مستوى صادراتها ودخول أسواق جديدة. ولتطوير قطاع التمور بالجزائر قامت اللجنة المهنية لفرع التمور (le Comité interprofessionnel de la filière datte) بإطلاق مشروع مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) يهدف إلى الحصول على مشتقات من التمور،[34] هذا إلى جانب منح مؤسسات التوضيب شهادات بإشراف خبراء ألمان وإنشاء شركة جزائرية ألمانية لإنتاج سكر التمور.

ـ نقص المعلومات التي تسمح للمصدرين الجزائريين بالاستجابة للطلب الموجود في الأسواق الدولية. كما أن الكثير من الراغبين في تصدير التمور يجهلون إجراءات وحوافز تصدير التمور. كما أن إجراءات تصدير التمور تبقى غير محفزة للكثير من المنتجين، بالأخص فيما يتعلق ببطء تقديم منح التشجيع على التصدير. وتجدر لإشارة في هذا الإطار إلى ضعف مساهمة منتجي ومصدري التمور الجزائرية في المعارض التجارية الدولية ومحدودية الدعم الحكومي في هذا المجال. لا بد من القول بأن قدرات القطاع الخاص على المشاركة في المظاهرات التجارية الدولية تبقى محدودة، لأن مثل هذه التظاهرات تتطلب موارد مالية وبشرية ومعرفية (كراء location de stand ، عقد محاضرات، نقل المنتوج...)، ومن تم يتعين على الجهات الرسمية التكفل بهذا الأمر.

ـ عملية تصدير التمور الجزائرية هي في الغالب تتم من قبل وسطاء (négociants) وليس من قبل المنتجين أنفسهم، وهو ما يؤدي إلى طول قناة التسويق وارتفاع أسعار التمور. إلا أن تصدير التمور قد يكون أحيانا من طرف المنتجين. ففي ولاية أدرار يتولى المنتجون بالإضافة إلى بعض التجار تصدير التمور إلى دولتي مالي والنيجر، وبالمقابل يحصلون مقايضة على بعض المنتجات مثل الأناناس والمنجاة (Mangue)، وهو نشاط مرخص به من طرف الدولة.[35]

ـ غياب علامة تجارية مميزة للتمور الجزائرية. وبخصوص هذه المسألة نجد أن الكثير من المنتجين لا يعرفون قيمتها أو هم يعتقدون أنها لا تفيد إلا المنتجات الموجهة للتصدير. كما لا يلجأ

المنتجون والتجار إلى اعتماد إستراتيجية تسويقية، هذا من جهة بسبب جهلهم لأهمية التسويق، وثانيا وهو الأهم لأن منتجاتهم تسوق محليا دون حاجة إلى ذلك.

ـ تتعرض التمور الجزائرية لمؤامرة. فحسب السيد عبد المجيد خبزي، رئيس غرفة تجارة الزيبان فإن التمور الجزائرية ضحية مؤامرة يقودها لوبي يهودي موجود بمرسيليا يعمل على عرقلة المصدرين الجزائريين للتمور.

ـ تعرض التمور الجزائرية للتهريب عبر الحدود الجنوبية والحدود الشرقية للبلاد. ففي بعض مناطق الجنوب الجزائري تهرب "دقلة بيضاء" إلى دول الساحل الإفريقي حيث يتم مقايضتها بسجائر أمريكية. أما من ناحية الشرق فتشهد الحدود مع تونس تهريب كميات معتبرة من تمور "دقلة نور". هذه الممارسات غير القانونية تلحق ضررا بالاقتصاد الجزائري وتحتاج إلى مواجهة من أجل حفظ الثروة الوطنية وجعلها تساهم في إيرادات خزينة الدولة.

هـ ـ سبل تطوير صادرات الجزائر من التمور

يمكن تطوير صادرات الجزائر من التمور بمعالجة كافة أوجه القصور المشار إليها في النقاط السابقة، هذا بالإضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات، منها:

ـ توفير نقل دولي منتظم وبسعر معقول. فانتظام إيصال التمور إلى الزبائن في الوقت المناسب وبالسعر المعقول يعتبر عاملا يساعد على كسب الزبائن والفوز بحصة من السوق.

ـ تخفيف الإجراءات البنكية في منح القروض وتقديم المنح المقررة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لصالح مصدري المنتجات خارج المحروقات، لأن القيود البيروقراطية تؤدي إلى عزوف العديد عن تصدير التمور.

ـ العمل على تطوير صادرات الجزائر إلى بعض الوجهات وعدم الاكتفاء بالصادرات الظرفية التي تتم من حين لآخر. إن البحث عن أسواق جديدة، بالإضافة إلى الأسواق المكتسبة، تعتبر عملية ضرورية لدعم صادرات الجزائر من التمور.

ـ ضرورة تحكم المنتجين في مستوى الإنتاج وكذا التحكم في معايير التوضيب، التحكم في شروط النقل الجيد للمنتجات وبالتكلفة المعقولة وإيصال المنتجات إلى وجهتها في الوقت المناسب. ففي ما يخص شروط التوضيب ينبغي على المصدرين الجزائريين الاهتمام بهذا الجانب والالتزام بالشروط الموضوعة من قبل الدول الأوروبية، لذا يتعين على هؤلاء المستثمرين الاستثمار في هذا الجانب. فالتغليف الجيد للبضاعة يعتبر عامل جذب للمستهلك. والمعلومات المختلفة التي يتضمنها تعتبر مهمة بالنسبة للمستهلك الأوروبي الذي يوليها أهمية كبيرة. وبهذه الطريقة يمكن للمصدر الجزائري تلبية جزء كبير من طلب الزبون الأوروبي وخاصة الفرنسي، الذي يميل أكثر للتمور المعلبة. فالغلاف الجذاب من شأنه أن يجعل المستهلك يميل إلى هذا المنتوج. كما يمكن للمصدر الذي لا يتحكم في جانب التغليف العمل في المجال الثاني المتميز بوجود مستهلكين يفضلون التمور المفرقة، أو أنه يتخصص في بيع هذا النوع من التمور على أن يتولى المستورد الأوروبي توضيبها ووضعها في علب ملائمة تستجيب لطلب المستهلك الأوروبي. فالموضبون الأوروبيون (Les conditionneurs européens) يمتلكون خبرة أكبر في هذا المجال،

ومن تم يمكن للتمور الجزائرية أن تلقى قبول أوسع من طرف المستهلكين الأوروبيين. إن التوضيب لا يخص فقط التوضيب الأول للتمور، أي الغلاف الذي يتعامل معه الزبون مباشرة ويطلع عليه، بل الأمر يتعلق أيضا بالتوضيب الثانوي والثالثي الذي يسهل عملية شحن البضاعة في وسائل النقل المختلفة ويسهل أيضا عرض المنتوج في الأسواق الكبرى والمساحات التجارية الكبرى.

- ضرورة توفير منتوج خال من الأمراض والحشرات وترتيب التمور حسب أحجامها مع احترام دفتر الشروط المحدد من قبل الزبائن، وهي الشروط أو المعايير الأوروبية.

- تطوير مشتقات التمور العديدة والتي تشمل شروب التمور (Sirop de dattes)، عسل التمر، الكحول المستعمل في الجراحة، الخميرة المستخلصة من الدقلة البيضاء، الياغورت المصنوع من مسحوق التمر، الخل المستخلص من التمور... هذه الأنواع المتعددة من مشتقات التمور تتطلب تحكما في طرق الإنتاج ومعرفة بأسواق التصدير والقدرة على التكيف مع طلبها سواء من حيث الجودة أو من حيث الكمية. وهنا يتطلب تطوير مصادر المعلومات الخاصة بهذا النوع من الصناعة المرتبطة بالتمور. ولتأكيد أهمية تطوير مشتقات التمور يشير السيد عبد المجيد خبزي، رئيس غرفة التجارة والصناعة لولاية بسكرة، أن برميل سكر التمر يقدر بـ 500 دولار في حين يقدر برميل البترول بـ65 دولار.[36] وفي هذا الإطار تم إنجاز مصنع ببسكرة يسمح باستخراج السكر من بقايا التمر في الجزائر، وهو المنتوج الذي يوجه للتصدير. كما سيسمح هذا المصنع بصناعة المربى والعسل وعلف الأنعام. إن هذا النوع من الصناعة سيشهد بدون شك تطورا في الجزائر، وهذا بالنظر لكون البلد يتوفر على حوالي 360 نوعا من التمور.

- يمكن تطوير صادرات الجزائر من التمور باعتماد سياسة اتصال فعالة. في هذا الإطار يمكن للمصدرين اعتماد العديد من الطرق للتعريف بمنتجاتهم. فمن جهة يمكن الاعتماد على وسائل الاتصال. إلا أن هذه المهمة لا يمكن لمصدر واحد القيام بها، بل يجب على جمعية المصدرين الجزائريين أو غيرها من المنظمات المهنية التكفل بها.

ويشير المختصون أن تصدير التمور الجزائرية يصطدم بنقص وسائل النقل الجوي والبحري، هذا إلى جانب ارتفاع تكلفة التعليب وتجميد التمور.

ويرى السيد عبد المجيد خبزي أن تطوير صادرات الجائر من التمور يمكن أن يحقق نجاحا في حالة إنشاء قواعد تجارية للتصدير. وفي هذا الصدد يشير ذات الخبير إلى أن وزارة الخارجية الجزائرية رسمت استراتيجية لإنشاء قواعد للتصدير في كل من ماليزيا وأندونيسيا تستعمل لتصدير المنتجات الزراعية الجزائرية لمنطقة آسيا، هذا إلى جانب إقامة قاعدة تصدير بمرسيليا تسمح بتصدير المنتجات الفلاحية، التي منها التمور، إلى كافة دول أوروبا. من جهة أخرى يمكن تطوير صادرات الجزائر من التمور إلى دول إفريقيا من خلال تطوير النقل البري الذي يعتبر أقل تكلفة من النقل الجوي.[37]

كما يمكن اعتماد وسائل الاتصال الحديثة للتعريف بالتمور الجزائرية، مثل مجلات شركات الطيران، الحملات الإشهارية التي تتم على محطات الراديو التي تتناول مواضيع محددة. من ناحية أخرى يستطيع المصدرون تمويل حصة تليفزيونية أو إذاعية معينة تتولى الإشهار للتمور الجزائرية. من ناحية أخرى يعتبر الانترنت وسيلة جيدة للترويج للتمور الجزائرية. فهذه الوسيلة لا تكلف الكثير ويمكن الوصول

من خلالها إلى عدد كبير من الأفراد. بالإضافة إلى هذه الوسائط يمكن التعريف بالتمور الجزائرية من خلال الأسواق والمعارض الكبرى، والإشهار في عين مكان البيع الذي لا يكلف كثيرا ويسمح بالاتصال المباشر بالزبائن. في هذا الصدد يمكن للمصدرين فتح أجنحة في أسواق خلال مواسم محددة للتعريف بالمنتوج الجزائري وبيعه للمستهلك مباشرة بأسعار مدروسة الغرض منها أولا التعريف بالتمور الجزائرية وكسب الزبون.

- فيما يخص سياسة التوزيع يمكن للمصدرين الجزائريين التعامل مع تجار التمور بالجملة الموجودين بأوروبا (les négociants de dattes)، وهم يتولون تسويقها في أسواق أوروبا، باعتبارهم يمتلكون الخبرة والقدرة على التفاوض مع الأسواق الكبيرة.

- محاربة المضاربة وتهريب التمور. بهذا الخصوص نشير إلى أنه خلال موسم جني التمور، وهو فصل الخريف، وفي ظل ارتفاع مستوى إنتاج التمور تنشط حركة تهريب كميات معتبرة من التمور الجزائرية نحو الأراضي التونسية، في سوق جمنة الذي يعتبر أكبر سوق لتمور في تونس، وهناك تباع تمور دقلة نور بسعر عال ينافس أحسن أنواع تمور واحات الجريد التونسية.[38]

- السعي إلى وضع وسم للجودة (un label de qualité) لدقلة نور الجزائرية.* فاليوم نجد أن الكثير من المنافع تتحقق لأطراف خارجية نتيجة تهريب كميات معتبرة من تمور دقلة نور الجزائرية العالية الجودة. هذه الكميات تهرب إلى تونس حيث توضب بشكل جيد حاملة وسم تونسي (علامة Label) ثم تسوق في أوروبا محققة هي والتجار الفرنسيين أرباح كبيرة. فهناك في فرنسا شركتان تحمل الأولى اسم " Delisud" والثانية "Armand Fabre" تحققان على التوالي رقم أعمال سنوي يقارب 4 مليون أورو و 8 مليون أورو من بيع دقلة نور الجزائرية، وأن 80 % من رقم الأعمال يتحقق خلال شهر رمضان...[39] إن الحصول على وسم لتمور دقلة نور يتطلب قيام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بإعداد دفتر شروط وإيصاله للمزارعين. هذا الدفتر يتضمن جملة من الخصائص يجب توفرها في منتوج دقلة نور حتى تتم المصادقة عليها ومنحها الوسم (homologation). هذا الوسم يتعلق بالمظهر الجمالي للمنتوج، الخصائص الجوهرية للتمرة، الخصائص الفيزيائية والكيميائية، المناخ والمحيط الذي تنمو فيه تمور دقلة نور. ففي ظل غياب وسم الشهادة (label de certification) فإن هامش الربح الذي يعود للمنتج سيتقلص، في حين يجد مصدرو تمور دقلة نور المهربة ضالتهم، إذ يشترون المنتوج بسعر منخفض ثم يتلون توضيب وتوسيم المنتوج ليعيدوا بيعه بسعر عال. لهذا يتعين على منتجي التمور بالجزائر إعادة تأهيل مؤسساتهم والحصول على وسم التصديق (une certification) يضمن (traçabilité)* بما يسمح لهم بدخول الأسواق الدولية قبل فوات الأوان.

وسعيا منها لتطوير صادرات التمور الجزائرية من نوع دقلة نور شرعت مصالح وزارة الفلاحة منذ زمن في إعداد ملف الحصول على علامة للتمور الجزائرية، وهي العلامة التي تبقى مرهونة بصدور مرسوم رئاسي يرسم وسم دقلة نور الجزائرية.[40] إلا أن هذه العملية لم تكتمل لحد الآن. وخلال هذا الوقت ما زالت تونس تستفيد من التمور الجزائرية تهريبا وعلامة.

خاتمة

شهد قطاع التمور في الجزائر تطورا في مستوى إنتاجه وإنتاجيته بفضل السياسات الزراعية المنتهجة خاصة في إطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية. كما شهدت عمليات توضيب التمور وتسويقها تطورا ملحوظا. لكن رغم ذلك يبقى هذا الفرع قادرا على تحقيق نتائج أفضل، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها. يكفي أن تقوم السلطات العمومية باتخاذ ء اللازمة المكملة التي تساعد على إعطاء دفع أكبر لفرع إنتاج وتسويق وتصدير التمور. هذا الإجراءات يجب أن تنصب على تسهيل ممارسة نشاط إنتاج وتسويق تمور، وهذا من خلال تزويد الفرع بالمدخلات اللازمة وبأسعار مدعمة.

كما يتعين على السلطات العمومية بذل مزيد من الجهد في مجال تسويق وتصدير التمور الجزائرية، وهذا بتقديم التسهيلات والدعم المناسب لمصدري التمور مساعدتهم على دخول الأسواق الدولية. وفي هذا الإطار تبقى عمليات تحسين نوعية التمور الموجهة للتصدير مسألة مهمة في دخول الأسواق الدولية. كما تبقى مسألة الحصول على علامة (وسم) تجارية مميزة لتمور دقلة نور شرطا الجزائرية ضروريا للتعريف بالتمور وتمكينها من استرجاع سمعتها التي تم الاستيلاء عليها من قبل بعض الأطراف الأجنبية.

المراجع

* بدأ تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية سنة 2000 وكان يهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحسين الوضع الغذائي للبلد، وهذا من خلال مواجهة تدهور الوسط الزراعي وحماية موارده، وكذا تكييف الزراعة مع طبيعة المناخ المتميز بالجفاف باعتماد تقنية الري بالتنقيط. بعد ذلك شهد هذا المخطط إضافة البعد الريفي الذي يرمي إلى تنشيط الوسط الريفي. وأصبح المخطط يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

*الملاحظة التي يمكن إبدائها بخصوص تعداد نخيل التمور هو تباين الأرقام حسب الإحصائيات. فحسب مصدر آخر بلغ العدد الكلي لنخيل التمور خلال سنة 2007 حوالي 13.505.880 نخلة، وهو رقم بعيد نسبيا عن الرقم الوارد في الجدول السابق. أنظر في هذا الصدد Benmbarek Salima et Deboub Iman.

Valorisation des sous – produits du palmier dattier et leurs utilisations. Mémoire de master. Filières: Sciences biologiques.

Université Echahid Hamma Lakhdar d'El Oued. 2014 – 2015. P. 7.

[1] Mohamed Redha Messak. Analyse de la filière datte en Algérie. Eléments pour un débat. Université Mohamed Khider. Biskra.

[2] المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، دراسة تحليلية للأنظمة الزراعية وتقييم الانعكاسات الاقتصادية للمعوقات الفنية التي تجابه قطاع النخيل

في الجمهورية التونسية، ص 73. نقلا عن بشير بن عيشي، ص 72.

[3] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p 194.

[4] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p 195.

[5] بشير بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[6] https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712031028041604-

[7] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. pp. 169.

[8] بشير بن عيشي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[9] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. pp. 168.

[10] Gestion participative des ressources génétiques du palmier dattier dans les oasis du Maghreb. Analyse – diagnostic du
secteur du palmier dattier en Algérie. P. 20

[11] Gestion participative des ressources génétiques du palmier dattier dans les oasis du Maghreb. Op. cit. P. 20

[*] الخراص يتولى تجميع التمور وتخزينها بشكل غير رسمي.

[12] عمر عزاوي، استراتيجية تسويق التمور في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 01، سنة 2002، ص ص 44 – 50

[13] عمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[14] عمر عزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[15] Mohamed Redha Messak. Op.cit.

[16] Le Courrier d'Algérie. 18.06.09

[17] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p 187.

[18] Agence nationale de promotion du commerce extérieur (Algex). 2015

[19] Pourquoi les exportations algériennes hors hydrocarbures …jiljadid.com/…/1217-pourquoi-les-exportations-algeriennes-hors-hydroc...

[20] Bennini Mohamed. Directeur général d'Algex (Ex. PROMEX). ALGEX : La promotion des exportations hors hydrocarbures.
Forum algérien pour la citoyenneté et la modernité. P. 50.

[21] Greinier. D. Les pays méditerranéens et les échanges internationaux de dattes. In CIHEAM.
Options Méditerranéennes.1993. P. 106

[22] FAO. Etudes des principaux marchés européens de la datte et du potentiel commerciales des variétés non traditionnelles.
Janvier 2000. P. 18.

[23] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. P. 150.

[24] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p. 140.

[25] CNIS (Centre National sur l'Information Statistiques des Douanes. 2015.

[26] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p208.

[27] La chambre algérienne de commerce et d'industrie. La direction des publications et de la documentation. La revue de
presse spéciale SIDAB. Article : Le marché asiatique s'ouvre à la datte algérienne.

[28] Dattes : L'Algérie n'exporte que près de 3% de sa production. www.transactiondalgerie.com › Actualité

[29] Gestion participative des ressources génétiques…. P. 21

[30] Les dattes en Allemagne - Import Promotion Desk Importeure .
https://www.importpromotiondesk.de/fileadmin/user_upload/Publikationen/factsheet/zutaten/Les_dattes_en_Allemagne.pdf

[31] الأرقام الخاصة بالكميات المستوردة والمداخيل المتأتية منها مأخوذة عن:
Kadri Saadane. Secrétaire général. Chambre algérienne de commerce et d'industrie. Analyse statistique du marché
mondial de la datte et place de l'Algérie. Exposé présenté le 22 mars 2015. P. 14.

[32] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p 190.

[33] ماذا لا ترغب أوروبا في التمور الجزائرية؟ | أخبار سكاي نيوز عربية.
https://www.skynewsarabia.com/business/948070-

[34] 07 Janvier 2013-Le Maghreb

[35] Hafida Zeddour Mohamed Brahim. Op. cit. p 196.

[36] https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712031028041604-

[37] https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201712031028041604-

[38] El Watan-03.01.2013

[*] يقصد بوسم الجودة (un label de qualité) علامة تجارية واضحة تأخذ شكل اسم أو رمز تضمن جودة منتوج ما وت سمح بتطوير تسويقه والإشهار له من خلال تأكيد للمستهلكين على احترام الخصائص ذات الصلة بالنوعية وشروط الإنتاج، مكونات المنتوج، المحيط والشروط الاجتماعية... وهو ما يجعل منتجات المؤسسة المعنية به تتمتع بقيمة وأهمية من وجهة نظر المستهلكين، وهو ما يساهم في رفع قدرتها التنافسية

في مواجهة منافسيها. هذا الوسم يمنح من طرف هيئة عمومية وطنية أو دولية تعتمد إجراءات قانونية محايدة ويخضع لدفتر شروط محدد من قبل الجهة المصدرة له. ويخضع الوسم لمراقبة هيئات مستقلة.

في أوروبا هناك وسم يحمل اسم تسمية محفوظة المصدر (Appellation d'origine protégée) وهو وسم يضمن بالنسبة لمنتوج ما خصائص المنطقة الجغرافية لبلد المنتوج ومهارة المنتج. أما في فرنسا فهناك وسم مشهور يعرف باسم تسمية مراقبة المصدر (Appellation d'origine Contrôlée). كما يوجد وسم خاص بالزراعة البيولوجية يضمن أن 95 % من مكونات المنتوج ناتجة عن زراعة بيولوجية، أي زراعة تحترم المحيط وحياة الحيوان.

[39] EL Ayam 2 » La datte algérienne, un label détourné ,niarunblog.unblog.fr › ... › Deglet Nour et autres dates. Article consulté le 20 octobre 2016.

* هي تقنية تتضمن تاريخ المنتوج، مكوناته المختلفة خلال سلسلة إنتاجه وتسويقه في أي مكان من تواجده. كل هذا للتأكد من سلامة المنتوج. هكذا فإن المنتجات،

سواء كانت صناعية أو غذائية يتم تتبعها خلال حياتها اعتمادا على تعريف مسجل ((ISO 8402).

[40] El watan du 28 juin 2010.